



الخصخصة في الاقتصاد الكويتي
بين الواقع والمأمول

الأمانة المساعدة لشئون التخطيط
يوليو 2016

فريق العمل

د. منشاوي بدر

منى الرشيدى

سارة العجيري

سجى العتيبي

منيرة النومس

مقدمة

لقد تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي عبر التاريخ بين المنتج والمهيمن الى المراقب والمنظم ولقد كان للأزمات العالمية أثرها في صياغة وإعادة تشكيل دور الدولة، فمع حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية عام (1929) ثبت عدم قدرة أسس وأليات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية - المبنية على الحرية الاقتصادية الكاملة وعدم وجود دور للدولة والاعتماد الكامل على آليات العرض والطلب في الأسواق لتنظيم النشاط الاقتصادي - على شرح الأزمة أو اقتراح سبل الخروج منها، وازدادت على أثرها وتيرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وفقاً للنظرية الكينزية - التي نادى بضرورة تدخل الدولة لتحقيق دفعات للنشاط الاقتصادي ومعالجة الخلل الذي قد يحدث بالأسواق. وأصبحت الدولة المتمثلة بمؤسساتها تؤدي دوراً رئيسياً في ادارة ومعالجة الازمات الاقتصادية، بعد أن تبنت الدول استراتيجيات اقتصادية مبنية على اساس التدخل في النشاط الاقتصادي وتسييره وحمايته.

ولم يختلف الوضع كثيراً في الدول النامية وإن اختلفت الدوافع، حيث حرصت الدول التي حصلت على استقلالها بعد الاستعمار على تعزيز هويتها وتقوية دور الدولة لدعم ركائز الاستقلال، ومع بروز الأزمات المالية في الثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، حدث تحول كبير صوب اعتماد آليات السوق في النظم الاقتصادية للبلدان النامية وتغيرت طبيعة دور الدولة بعد ظهور مشاكل كبيرة نتيجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تمثلت بالتزايد المستمر في عجز الموازنة العامة للدولة، وتزايد العجز في ميزان المدفوعات، وزيادة حدة التضخم، وتدهور اقتصاديات البلدان النامية.

وأصبح الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة الاقتصادية ضرورة تبنتها الهيئات المالية الدولية وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي خاصة في أعقاب أزمة المديونية الدولية في الثمانينات وتفكك الكتلة الاشتراكية في التسعينيات، وكان من أهم سياسات برامج الإصلاح اتباع سياسة الخصخصة، والتي تعني (فيما تعنيه) نقل ملكية وإدارة مشاريع ومؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتسليم دفة توجيه الاقتصاد القومي بيد القطاع الخاص. وتحولت الخصخصة إلى نظام عالمي طبقته دول رأسمالية ونامية على حد أصبحت الخصخصة ظاهرة عالمية، من حيث مفهومها وأساليبها وتطبيقاتها في النظم الاقتصادية المختلفة، خاصة بعد أن تبنتها الدول الرأسمالية المتقدمة مثل المملكة المتحدة ثم روجتها للدول الاشتراكية والنامية، ومنها الدول العربية.

ولقد تبنت دولة الكويت في رؤيتها (الكويت 2035) مكوناً أساسياً فيما يتعلق بدور القطاع الخاص في السنوات القادمة، وأكدت على أهمية أن يقود القطاع الخاص النشاط الاقتصادي مع التركيز على ضرورة رفع كفاءة الإنتاج، وانعكست تلك الرؤية في الأهداف الاستراتيجية وفي الخطة الإنمائية لدولة الكويت، وإن كان ذلك التوجه ليس بالجديد حيث سبقته عدة محاولات للتخصيص خاصة الشركات المتعثرة، وإن كان من المهم التأكيد على أن القطاع الخاص لا يجب أن يكون البديل في وقت حلول الأزمات فقط فرأس المال الخاص يسعى للربح ويتعد عن المخاطر ومن ثم فإن وضع سياسات اقتصادية مبنية على رؤية واستراتيجية واضحة من شأنه أن يعزز ثقة القطاع الخاص نحو المساهمة الفعالة والمستدامة في النشاط الاقتصادي، وسيتناول هذا التقرير أهم أبعاد الخصخصة في دولة الكويت من خلال دراسة توجهات الخصخصة ودور القطاع الخاص في ظل الخطة الإنمائية الثانية ووثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي، ثم ينتقل لتقييم النتائج المتحققة ومن ثم يبرز أهم التحديات نحو تحقيق المستهدف.

أولاً: مفهوم الخصخصة وأهم أهدافها

إن المفهوم السائد والأكثر انتشاراً عن الخصخصة (Privatization) في الدول النامية والاشتراكية هو تحويل ملكية وإدارة الشركات والمؤسسات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص ولكن المفهوم الأشمل والأكثر تطبيقاً في دول العالم في الوقت الراهن يقوم على أن الخصخصة تعنى زيادة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في ملكية وتشغيل وإدارة الوحدات الإنتاجية في المجتمع، بغرض تحسين الكفاءة الإنتاجية لتلك الوحدات، بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ذلك المنطلق تتضمن الخصخصة عدداً من العناصر أهمها تغيير أسلوب تشغيل وإدارة المشروعات العامة، لتتفق مع مبادئ القطاع الخاص، والتي تتمثل في اتخاذ الربح أو الإنتاجية كأساس لتقييم الأداء، والاعتماد على الأسعار الاقتصادية في حساب المنافع والتكاليف، وتبنى نظام الحوافز في تشغيل وإدارة الموارد.

وعليه يمكن أن يتحقق ذلك المعنى للخصخصة من خلال:

- الشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك بإسناد المشروعات العامة إلى وحدات القطاع الخاص، طبقاً لعقود إدارة مع احتفاظ الدولة بملكيتها العامة. كما يمكن أن يتحقق بتأجير تلك المشروعات العامة لوحدة قطاع خاص، لتتولى تشغيلها وإدارتها مقابل الأرباح بنسب معينة يتم الاتفاق عليها.
- أو يتحقق بمساهمة وحدات القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي في رأس مال تلك المشروعات مع اشتراكها في الإدارة.

أهم آثار وغايات تطبيق سياسة الخصخصة¹ في الاقتصاد الكويتي:

- **تركيز الدولة على أدوارها ووظائفها الأساسية** (خاصة الأدوار الاستراتيجية مثل الأمن والدفاع) التي لا يمكن أن توكل إلى القطاع الخاص وأداء تلك الأدوار والوظائف بفاعليه وكفاءة أكبر، منح القطاع الخاص دوراً متزايداً في الاقتصاد من خلال توسيع قاعدة الملكية الخاصة وهو الهدف الذي تسعى إليه الدولة بغية أن تكون مركزاً مالياً وتجارياً لدفع عجلة التنمية، وإصلاح التشوهات الهيكلية.
- **الحد من تضخم القطاع العام** ومواجهة مصروفاته المتنامية وتحسين مستوى الخدمات على الصعيد المحلي.
- **زيادة الاستثمارات الأجنبية** فبرامج الخصخصة تعد محركاً أساسياً لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وذلك عن طريق بيع أصول المشروعات المملوكة للدولة (كلياً أو جزئياً) إلى القطاع الخاص أو فصل الإدارة الخاصة عن الملكية العامة.
- **تعزيز الكفاءة والإنتاجية**، من خلال تحسين استخدام الموارد المتاحة جنباً إلى جنب مع قيام الحكومة بتحسين مناخ الاستثمار والمتمثل في سياسات مالية ونقدية جيدة وإطار مؤسسي جيد، ومكافحة للفساد وغيرها من وسائل تؤدي في النهاية إلى وجود بنيان اقتصادي مؤهل للتحوّل إلى اقتصاد السوق.

¹ John Vickers, George K. Yarrow, Privatization: An Economic Analysis, MIT press, 1997

➤ **خفض المستوى العام للأسعار**، من المفترض أن تنخفض أسعار الاستهلاك سواء للسلع أو الخدمات بعد تطبيق الخصخصة، نتيجة للزيادة المتوقعة في المنافسة بين الشركات الخاصة التي تعمل في مجال الإنتاج وتقديم الخدمات.

وعليه يجب تعاون الدولة مع القطاع الخاص بروح عالية تدعم من خلالها المستثمر الأجنبي للاستثمار بدولة الكويت لتطوير القطاع. كما يجب حسن إدارة عمليات الخصخصة وبطرق مهنية وفنية ولا عيب في الاستفادة مما تجارب الدول الأخرى في مجال الخصخصة، علاوة على أهمية التدرج في خصخصة المشروعات وعدم التطبيق المباشر والسريع مع مراعاة البعد الاجتماعي والاقتصادي لعمليات التخصيص.

ثانياً: الخصخصة والخطة الإنمائية

إن التغييرات التي طرأت على الاقتصاد الكويتي في الآونة الأخيرة، والمتمثلة في تدنى إيرادات الدولة بنسبة 60% في ظل انخفاض أسعار النفط، وتحقيق الموازنة العامة لدولة الكويت عجزاً هيكلياً، طرحت تحديات كبيرة للمحافظة على معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة. وظهرت العديد من الحلول التي قد تساعد على ترشيد وتخفيض الانفاق العام، وزيادة مساهمة القطاع الخاص ومن بين أهم تلك الحلول هو تطبيق سياسة الخصخصة في قطاعات الدولة التي يمكن إدارتها للقطاع الخاص. ودولة الكويت بحاجة إلى مثل تلك السياسة بسبب تضخم بند الرواتب وبروز عجز الميزانية العامة للدولة، حيث أن الأجهزة الحكومية تستوعب معظم القوى العاملة الوطنية، ولا يمكن تعديل ذلك الخلل إلا بالعمل على رفع مشاركة القطاع الخاص إلى جانب القطاع الحكومي في النشاط الاقتصادي واستقطاب العمالة الوطنية للعمل بالقطاع الخاص.

وإذا ما صممت الخصخصة على أسس علمية وبطرق قانونية وفنية سليمة، فإنها ستحقق كثيراً من الفوائد الاقتصادية للكويت، من حيث أن الدولة ستحصل على عوائد مالية إضافية لتحقيق برامجها وخططها المستقبلية، وكذلك من خلال انتقال تلك الأصول والمشروعات غير النشطة وقليلة العوائد إلى القطاع الخاص الأكثر نشاطاً والحريص على الحصول على عوائد مجزية لأمواله المستثمرة والفوائد المدفوعة عليها، وقد تأثر مستوى تنفيذ برنامج الخصخصة الكويتي بعض الشيء نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السنوات السابقة مما خفف الضغوط المالية على الحكومة.

ولقد أوضح تقييم الأداء التنموي للخطة الإنمائية الأولى² (2010/2011-2013/2014) تناقص نصيب القطاع الخاص في الناتج المحلي غير النفطي بنهاية الخطة (56.1%) عن كل من النسبة المستهدفة وهو ما يؤكد اخفاق الاقتصاد الكويتي في تنويع مصادر دخله واستمرار اعتماده على النفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم هيمنة القطاعات النفطية على النشاط الاقتصادي.

لكن هذه النتائج لا تتفق مع سعي الخطة الإنمائية لإصلاح هيكل المالية العامة للدولة، برفع الإيرادات غير النفطية لتمثل 30% من إجمالي الإيرادات، إذ تبين أن تلك النسبة لم تتجاوز 6.7% لمتوسط سنوات الخطة الأربعة، ويعود ذلك إلى عدم إقرار القوانين الضريبية وعدم تعديل المرسوم الخاص بالرسوم والانتفاع بالخدمات العامة، كما أدى عدم البدء بالخصخصة إلى حرمان المالية العامة من عوائد بيع الأصول للمستثمرين أو تحصيل عوائد مقابل منح حقوق الامتياز أو الانتفاع، ولكن

² مشروع الخطة الإنمائية للسنوات 2016/2015 – 2020/2019 ، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، يناير 2015

الوضع الاقتصادي الحالي في ظل انخفاض أسعار النفط يستلزم بناء استراتيجية للتعامل مع ذلك الخلل الهيكلي للدولة، ولقد تبنت الخطة الإنمائية متوسطة الأجل (2016/2015 - 2020/2019) لدولة الكويت توجهات استراتيجية ومحاور للتعامل مع الاختلالات الهيكلية لعل أبرزها زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، حيث ارتكز التوجه الأول لمواجهة التحديات والاختلالات الراهنة في الاقتصاد الكويتي إلى ضرورة تنويع هيكل الاقتصاد، وتوسيع دور القطاع الخاص في التنمية وذلك من خلال التوجهات التالية:

أ. رفع نسبة مساهمة الناتج غير النفطي (الخاص والعام) في توليد الناتج المحلي الإجمالي من 45.1% كمتوسط لآخر 3 سنوات إلى نحو 64% كمتوسط خلال سنوات الخطة الخمسية.

ب. رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 41.9% كما هو موضح بالجدول رقم (1)، والعمل على تكوين شركات طويلة الأجل مع القطاع الخاص برؤوس أموال مشتركة تتجاوز 8 مليارات دينار، وعلى الأخص في صناعة البتروكيماويات وما شابهها من صناعات تحويلية ترتبط بها، وتسريع الحكومة لخطوات تطوير منطقة الشمال كمنظومة اقتصادية وعمرانية متكاملة تقوم على تشغيل ميناء مبارك الكبير وربطه بالطرق العابرة للحدود.

جدول 1: الأهداف الكمية في القطاعين النفطي وغير النفطي خلال الخطة الإنمائية

متوسط النمو المستهدف تبعاً لأهداف الخطة (2020/2019 – 2016/2015)	متوسط 2013 - 2010	البيان (%)
58.1	73.6	نسبة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي
22.1	18.8	نصيب القطاع العام غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي
41.9	26.4	نسبة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي
65.5	58.3	نصيب القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

ج. توفير حزم متكاملة من الخدمات المساندة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يدعم المبادرين الصغار لريادة الأعمال، وبما يرفع من نسب العمالة الكويتية بالقطاع الخاص.

د. تفعيل دور المجلس الأعلى للتخصيص، ومنحه صلاحيات واسعة لمباشرة أعماله، وإعداد وتطبيق جدول زمني لبرنامج التخصيص يشمل مجالات متعددة من بينها:

- **القطاع اللوجستي:** تخصيص إدارة المنافذ البرية وإدارة الموانئ وخدمات الجمارك والتخليص والمختبرات عبر مجموعة من الشركات المساهمة المتنافسة.
- **قطاع الاتصالات:** تفعيل دور الهيئة العامة لتنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات، وتوسيع دور القطاع الخاص في تقديم خدمات الاتصالات الدولية والاتصالات الأرضية وخدمات الإنترنت.

- **القطاع المالي:** تفعيل تخصيص البورصة الحالية والسماح بقيام بورصات متخصصة، وإنشاء أكثر من شركة مقاصة للتنافس.
- **قطاع التعليم:** التوسع في إشراك القطاع الخاص في إدارة وبناء المدارس في المناطق النموذجية.
- **قطاع الصحة العامة:** التوسع في إشراك القطاع الخاص في إدارة وبناء المستشفيات والمراكز والعيادات الصحية والمختبرات والسماح بإنشائها في المناطق السكنية. والسعي لبناء شراكة حقيقية ومنتافسة بين قطاع التأمين والقطاع الصحي الخاص، بحيث يتاح للمؤمن عليه اختيار الخدمة الصحية الأفضل وبأنسب الأسعار.
- **فتح المجال أمام قطاع التجزئة في بعض المناطق السكنية** ليتنافس مع الجمعيات التعاونية في ظروف مواتية وصحية.
- **قطاع النفط والغاز:** فتح المجال واسعاً للقطاع الخاص للاستثمار في كافة المجالات بما فيها الاستثمار في نقل وتوزيع وتكرير النفط الخام والغاز ومشتقاته، والصناعات اللاحقة المرتبطة به.
- **قطاع الإسكان:** إشراك القطاع الخاص في تصميم وبناء المناطق السكنية وطرحها على المواطنين بأسعار التكلفة، عبر أدوات تمويلية مختلفة.
- **قطاع الكهرباء والماء:** تحرير صناعة وتوزيع الكهرباء والماء بإشراك شركات القطاع الخاص في الإنتاج والتوزيع والصيانة، وإذكاء روح المنافسة بين هذه الشركات.

ثالثاً: إجراءات تفعيل سياسة الخصخصة

لقد كان الهدف المحوري للإصلاح الاقتصادي بدولة الكويت من خلال وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي³ والتي أقرها مجلس الوزراء هو تحقيق التوازن في هيكل الاقتصاد الوطني بما يعيد إلى القطاع الخاص دوره الريادي من خلال إعادة رسم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي وتنويع قطاعاته، وضمان إيجاد فرص عمل منتجة للخريجين، ودعم استدامة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل، وقد حظي القطاع الخاص وبرنامج التخصيص على نصيب وافر من الإجراءات الداعمة للإصلاح لعل من أبرزها برامج لزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بغية خفض الإنفاق العام على أنشطة الإنتاج من خلال إعادة هيكلة الإنفاق العام وتعزيز دور ومساهمة القطاع الخاص في التنمية ورفع كفاءة استغلال الموارد، حيث اعتمدت الوثيقة مجموعة من الإجراءات الداعمة لتنفيذ البرنامج لعل من أهمها تعديل قانون التخصيص (رفع الحظر عن تخصيص الصناعات النفطية ومرفقي التعليم والصحة)، بالإضافة إلى تأهيل المشروعات العامة المرشحة للخصخصة تمهيداً لطرحها على أسس تجارية، وإزالة كافة القيود على الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر وفتح قطاعات الاستثمار أمامه، وضمها

³ الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي –المدى المتوسط، لجنة الشؤون الاقتصادية، مجلس الوزراء الكويتي، مارس 2016

القطاعات غير النفطية، و تبسيط إجراءات التراخيص وتوفير التسهيلات اللوجستية، وفيما يلي توضيح لأهم تلك السياسات والإجراءات المعتمدة:

➤ إعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني ليقصر على: -

1. تنظيم ومراقبة النشاط الاقتصادي وتعزيز قوى السوق وضمان التنافسية وألا تتدخل الدولة في آلياتها إلا بهدف مكافحة الممارسات الاحتكارية أو في حالة فشل السوق.
2. تشجيع وتحفيز القطاع الخاص على الدخول الى مختلف قطاعات الإنتاج وتعزيز نظم الشراكة مع القطاع الخاص.
3. تعظيم استفادة المواطنين من السلع والخدمات المنتجة بما يضمن الجودة وكفاءة الإنتاج والتوزيع.

➤ زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي:

1. دعم برامج التخصيص والتوسع في مساراتها في الأجل المتوسط عبر :

أ- تخصيص المشروعات العامة

- إطلاق قدرات المجلس الأعلى للتخصيص عبر تعديل قانون التخصيص (رفع الحظر عن تخصيص الصناعات النفطية ومرفقي التعليم والصحة).
- تأهيل المشروعات العامة المرشحة للتخصيص على أسس تجارية تمهيدا ل طرحها في اكتتاب عام يشارك فيه المواطنون.
- إزالة كافة القيود على الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر وفتح قطاعات الاستثمار أمامه، خصوصا في القطاعات غير النفطية، وتحرير نظم التراخيص، وتوفير التسهيلات اللوجستية.
- تشمل المشاريع المرشحة للتخصيص: المطارات، مؤسسة الموانئ، مطبعة الحكومة، محطات توليد وتوزيع الطاقة، بعض مرافق وأنشطة مؤسسة البترول الكويتية، البريد، الاتصالات السلكية واللاسلكية، مراكز الصرف الصحي، إدارة المدارس والمستشفيات الحكومية.

ب- مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص

ولقد اقترحت وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي مشروعات محددة بلغ عددها 11 مشروعا تطرح وفقا لنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص خلال الأعوام من 2016 إلى 2019 جاء تصنيفها كالتالي:

● مشروعات في مجال الكهرباء والماء

- مشروع محطة الزور الشمالية لتوليد الكهرباء وتلبية المياه (المرحلة الثانية)
- مشروع محطة لتوليد الطاقة الكهربائية تعمل بالدورة المدمجة -منطقة العبدلية
- مشروع محطة الخيران لتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه (المرحلة الأولى)

● مشروعات في مجال الصرف الصحي ومعالجة النفايات

- مشروع تنفيذ وتوسعة محطة أم الهيمن للصرف الصحي والأعمال المكمل لها
- مشروع معالجة النفايات البلدية الصلبة -موقع كبد

• مشروعات في مجال النقل

- أنظمة النقل السريع مترو الكويت
- مشروع شبكة السكك الحديدية

• مشروعات في مجال الخدمات

- مشروعات البرنامج الحكومي والخطة الإنمائية لوزارة التربية
- مشروع المركز الخدمي الترفيهي -العقيلة
- مشروع الاستراحات على الطرق السريعة ومراكز خدمة الشاليهات

• مشروع سكني للعمالة

- المدن العمالية -مدينة جنوب الجھراء

ج- توفير التمويل الميسر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

يقدر عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي سيتم تمويلها خلال الأربع سنوات القادمة بنحو 2727 مشروعا برأس مال 470 مليون دينار تقريبا، وستولد هذه المشاريع أكثر من 3500 فرصة عمل للمواطنين.

د- استقطاب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية

بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2015 نحو 403 ملايين دينار، واشتمل على قطاعات مختلفة مثل تقنية المعلومات والاتصالات، الطاقة، التعليم العالي، الطاقة المتجددة، البحوث والتطوير. وولدت هذه المشاريع أكثر من 2019 فرصة عمل للمواطنين. ويمثل هذا نقطة انطلاق مشجعة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

2. لا يمكن لأي برنامج للتخصيص أن ينجح دون أن تواكبه إجراءات تعزز المنافسة، لذا فان تفعيل برامج التخصيص سيكون مرتبطا بتعزيز دور جهاز حماية المنافسة وتفعيل النظم الخاصة بتشجيعها ومكافحة الاحتكار.
3. إن توفير البيئة المحفزة للقطاع الخاص المحلي والجاذبة للاستثمار الأجنبي، وإشراك المواطنين في ملكية مشروعات البنية الأساسية، وتيسير النشاط التجاري، وتحرير أراضي الدولة وتنظيم الاستفادة منها، تعد عناصر أساسية داعمة لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

➤ مشاركة المواطنين في تملك المشروعات

دخول المواطن شريكا في المشاريع التي سيتم طرحها عبر برنامج الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص أو برنامج التخصيص وكذلك عبر تشجيع الشباب على تملك حصص في مشروعات متوسطة بتمويل من الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يدعم توسيع نطاق الملكية وقاعدة المنافسة، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- (1) تخصيص 40% من أسهم المشروعات التي سيتم تخصيصها ضمن برنامج نقل ملكية المشاريع العامة للمواطنين، على أن يراعى عند طرحها القدرة الاستيعابية للسوق.

(2) تخصيص 50% من رأس مال المشاريع التي سيتم طرحها خلال السنوات 2016-2019 وفق نظام الشراكة بين القطاعين للمواطنين.

(3) طرح مشروعات متوسطة يشارك الشباب الكويتيون في تملكها وادارتها ويتم تمويلها من قبل الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من بينها

- 43 محطة وقود في 2016/2017

- 19 محطة أخرى في 2018

- 15 محطة في 2019

- 20 محطة في 2020

وذلك بهدف رفع درجة المنافسة في سوق توزيع الوقود، وتشجيع الأفكار المبدعة في مجالات أخرى في سبيل زيادة التنافسية في تقديم الخدمات.

رابعاً: تحليل نتائج الخصخصة وأهم المعوقات والتحديات

ويأتي الدور الآن للتعرف على أهم الإنجازات وأبرز المعوقات والتحديات في مجال زيادة مساهمة القطاع الخاص أو إدارة وتحويل المشروعات الى القطاع الخاص، ويعتبر التحدي الأكبر امام برنامج التخصيص هو اختيار القطاعات والمشروعات التي يرجى أن يكون القطاع الخاص شريكاً أو مساهماً أو لاعبا رئيسياً فيها، وهنا يجب التأكيد على أن التخصيص بهذا المفهوم يتعدى كونه مجرد فكرة لبيع ما تملكه الدولة إلى الغير أو نقل الملكية إلى القطاع الخاص إلى كونه مفهوم شامل يغير نمط وأسلوب إدارة النشاط الاقتصادي في الدولة وهذا ما يتفق مع ما أعلنته غرفة تجارة وصناعة الكويت بأن التخصيص هو "إعلان عملي وتشريعي عن تبني منهج جديد للتنمية، يقوم على تحرير قوى السوق بغية الانتقال بالاقتصاد الوطني من اقتصاد ريعي يتحكم فيه الإنفاق العام، إلى اقتصاد إنتاجي يحركه القطاع الخاص. فالتخصيص - بهذا المعنى - جزء من استراتيجية شاملة للإصلاح تعيد النظر في دور الدولة الاقتصادي، وتنتقل بمسؤوليتها في توفير السلع والخدمات من "التزويد والتوريد" إلى "الرقابة والتنظيم". وبالتالي، فإن معيار نجاح أو إخفاق التخصيص يكمن في قدرته على تسريع هذا الإصلاح، وبأقل تكلفة اقتصادية واجتماعية ممكنة".

ومن ثم يجب التأكيد على أن القطاع الخاص لن يقوم بالعمل بمجرد إعلان برنامج بل لابد من تغييرات حقيقية وملموسة تسهل إجراءات عمله وتشجع القائمين عليه بالمساهمة والمبادرة في الدخول بالأنشطة المختلفة حيث تعتبر وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي وكذلك برامج تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاع الخاص من واقع الخطط التنموية جهداً في الاتجاه الصحيح بحيث لا يكون القطاع الخاص بديلاً أو خياراً مطروحاً عند الأزمات فقط بل لابد أن يكون خياراً أولاً مع ضرورة العمل على تحسين مناخ الاستثمار من خلال الاستقرار السياسي وتعديل المتطلبات التشريعية ومحاربة البيروقراطية المتفشية والتي تعوق عمل القطاع الخاص، كما يجب أن يكون القطاع الخاص حاضراً على كل المستويات من المشروعات الاستراتيجية الى المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

ومن ثم يمكن النظر إلى الخصخصة باعتبارها عملية مستمرة هدفها معالجة الاختلالات الرئيسية التي يعانها الاقتصاد الكويتي من حيث إعادة التوازن لهيكل العمالة والسكان، والانتقال بمفهوم الوظيفة العامة من أداة لتوزيع إيرادات النفط إلى أداة لزيادة الإنتاجية ورفع الكفاءة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال إعلاء قيم ومبادئ المنافسة الحرة العادلة محلياً، وتعزيز وضع ومكانة تنافسية الاقتصاد الوطني دولياً، وزيادة مساهمة المواطنين في ملكية المؤسسات الإنتاجية والخدمية اجتماعياً وبما يضمن ويعزز مفهوم المشاركة والرقابة الشعبية.

ويأتي على رأس قائمة الإنجازات التي تحققت في مجال التخصيص:

أولاً: إصدار تشريع شامل (قانون التخصيص) يحدد آليات ومجالات التخصيص ويؤكد على ضمان تحقيق المنافسة، وحماية مصالح المستهلك، ومتابعة ورقابة مستوى الأسعار وجودة السلع والخدمات، فضلاً عن حماية المال العام عبر عدالة تقييم أصول المشروع العام، والتأكيد على ضمان عدم المساس بحقوق العاملين في المشاريع العامة.

ويلاحظ أن القانون لم يضع جدول زمني محدد كما استثنى بعض القطاعات بشكل عام على الرغم من إمكانية دخول القطاع الخاص فيها بأشكال متعددة مثل مجالات الإدارة الصحية والخدمات التعليمية. كما تجب الإشارة أيضاً إلى أن من السلبيات التي وضح جلياً تكراره والتي تفضي إلى تفريغ البرنامج من فحواه الأساسية هو جواز إقرار مجانية الأسمه المطروحة للاكتتاب العام وطرحها لجميع المواطنين بالتساوي على أن تتحمل الحكومة التكاليف لكافة المواطنين. إن ذلك الاكتتاب المجاني يشوه معنى المشاركة في الملكية، ويقمع مفهوم الشركة المساهمة، ويقلل من قيمة العمل وأسس التملك وبالتالي تفويض أسس وأليات قوى السوق والاقتصاد الحر ويدخل الحكومة في تحمل تكاليف وتبعات بدلا من إشراك المواطنين.

ثانياً: البدء في وضع مشروعات محددة ضمن خطة التنمية السنوية بما يفعل الخطة الإنمائية وكذلك وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي والتي بدء العمل في كل مشروعاتها المقترحة لدعم مساهمة القطاع الخاص وبيين جدول رقم (2) المشروعات المدرجة ونوعيتها ومواعيد الانتهاء منها وتستحوذ مشروعات الشراكة على النصيب الأكبر وتليها الشركات المساهمة، ومن خلال التدقيق في المشاريع المدرجة في خطط الأعوام من 2015 إلى 2018 سيطرت قطاع انتاج الكهرباء والمشروعات الاسكانية وغياب المشروعات الصناعية. وإن كان المقترح المقدم حديثاً بتخصيص جزئي لبعض المؤسسات النفطية (ناقلات النفط، والكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية، والبترول الكويتية العالمية، والصناعات البتروكيمياوية) والذي بدوربيرز التوجه نحو إشراك القطاع الخاص في القطاعات الحيوية في الاقتصاد الكويتي وزيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي.

جدول 2: مشاريع بمشاركة ومساهمة القطاع الخاص بالخطط التنموية

مدرج في وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي	مدرج في الخطة الإنمائية					نوع المشروع	نهاية المشروع	بداية المشروع	الجهة	المشروع	م
	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015						
						PPP	2016	2013	هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	محطة الزور الشمالية لتوليد الكهرباء وتحلية المياه (المرحلة الثانية)	1
							2016	2012		محطة لتوليد الطاقة الكهربائية تعمل بالدورة المدمجة منطقة العبدلية	2
							2017	2012		محطة الخيران لتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه - المرحلة الأولى	3
							2016	2010		تنفيذ وتوسعة محطة أم الهيمان والأعمال المكتملة لها	4
							2017	2012		معالجة النفايات البلدية الصلبة - موقع كبد	5
							2016	2013		مشروعات البرنامج الحكومي والخطة الإنمائية لوزارة التربية	6
							2018	2015		مشروع أنظمة النقل السريع - مترو الكويت	7
							2017	2015		شبكة السكك الحديدية	8
							2017	2010		مشروع المركز الخدمي الترفيهي - العقيلة	9
							2016	2012		مشروع الاستراحات على الطرق السريعة ومراكز خدمة الشاليهات	10

تابع جدول 2: مشاريع بمشاركة ومساهمة القطاع الخاص بالخطط التنموية

مدرج في وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي	مدرج في الخطة الإنمائية					نوع المشروع	تاريخ نهاية المشروع	تاريخ بداية المشروع	اسم الجهة	اسم المشروع	م
	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015						
						PPP ⁴	2017	2014	هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	مشروع المدن العمالية - مدينة جنوب الجهراء	11
						شركات مساهمة	2015	2008	الهيئة العامة للاستثمار	شركة مستشفيات الضمان الصحي	12
					2019		2009	شركة المستودعات العامة والمنافذ الحدودية (العبدلي)		13	
					2016		2012	المؤسسة العامة للرعاية السكنية	المساكن منخفضة التكاليف	14	
						PPP	2019	2010	الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية	إقامة مشروع لتصنيع الأعلاف وصناعة السيلاج*	15
					2020		2017	تدوير المخلفات النباتية لإنتاج الكمبوست*		16	
						-	2021	2016	بلدية الكويت	مشروع تطوير الواجهة البحرية لمحافظة الجهراء**	17

* تمت مخاطبة الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية بكتابين من هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص برقمي (306)، (472) المؤرخان في 2016/4/6، 2016/5/26 وذلك لتزويدهم بالدراسات السابقة التي تمت لهذين المشروعين ليتم دراستهم وعرضهم على اللجنة العليا للموافقة على طرحهم للاستثمار وفقاً لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) وفقاً لأحكام القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وقد تم دعوة الهيئتين لحضور اجتماع بهذا الشأن في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.

** تم استبعاد المشروع من خطة (18/17) لعدم صدور موافقة المجلس البلدي على ادراجه.

⁴ PPP refers to Public-Private Partnership

ثالثاً: ومن أهم ما أنجز من توجهات الخطة الإنمائية متوسطة الاجل من أجل التغلب على التحديات والاختلالات الراهنة في الاقتصاد الكويتي وتنويع هيكل الاقتصاد، وتوسيع دور القطاع الخاص في التنمية تم انشاء العديد من الكيانات المستقلة والتي تعمل وفق مفهوم الهيئات الاقتصادية التي تسعى لتحقيق الأهداف وفقاً لمفاهيم واليات القطاع الخاص (التكلفة والعائد) وذلك في المجالات التالية:

- القطاع اللوجستي: هيئة الطرق والنقل البري
- قطاع الاتصالات: تشكيل هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات في فبراير 2016
- القطاع المالي: تخصيص البورصة وتشكيل هيئة أسواق المال
- قطاع التعليم: مشروعات البرنامج الحكومي والخطة الإنمائية لوزارة التربية
- قطاع الصحة العامة: شركة مستشفيات الضمان الصحي
- قطاع الإسكان: مساكن منخفضة التكاليف
- قطاع الكهرباء والماء:
- محطة منطقة العبدلي لتوليد الطاقة الكهربائية والتي تعمل بنظام الدورة المدمجة
- محطة الخيران لتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه (المرحلة الأولى)
- محطة الزور الشمالية لتوليد الكهرباء وتحلية المياه (المرحلة الثانية).

خامساً: النتائج والتوصيات

- هناك العديد من المشاريع والقوانين والإجراءات التي من شأنها إعطاء دفعة كبيرة لبرنامج التخصيص وزيادة مساهمة القطاع الخاص ولكن يبقى القطاع العام ومؤسساته خاصة المتعثرة منها بعيدة أو متأخرة عن تطبيق الخصخصة.
- تسير القرارات في الاتجاه الصحيح نحو دعم مساهمة القطاع الخاص وجذب المستثمرين ولعل اخرها قرار مجلس الوزراء تحويل تبعية إدارة المناطق الحرة من وزارة التجارة والصناعة الى هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، ذلك أن الهيئة تمتلك من الكوادر الفنية والتخصصية ما يمكنها من زيادة فاعلية الأداء في ذلك القطاع وتقليل البيروقراطية.
- يجب أن يسرع تنفيذ برنامج التخصيص وفقاً للمفهوم الشامل الذي يدعم القطاع الخاص ويغير شكل وطبيعة إدارة النشاط الاقتصادي سواء بالنسبة للمشروعات الجديدة او المشروعات القائمة.
- يجب البدء بالمشروعات المجدية او التي لها عوائد وليس المشروعات المتعثرة وذلك لتشجيع المستثمرين على المساهمة والمشاركة.
- زيادة وتشجيع مشاركة المسؤولين من القطاع الخاص مع الجهات الرسمية المسؤولة عن التخصيص بهدف دعم تفعيل الانتقال السريع وفق رؤية علمية من القطاعين.
- زيادة التوعية بالمفهوم الشامل للخصخصة وتصحيح المفاهيم السلبية المرتبطة بالآثار الاجتماعية لبرامج التخصيص.
- رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في تمويل مشروعات خطة 2018/2017 إلى 16.9% بما يخفف العبء عن الميزانية العامة للدولة في الأعوام القادمة خاصة مع الإعلان عن تحقيق الميزانية العامة للدولة لعجز كبير نتيجة الهبوط الحاد في أسعار النفط.

